

Distr.
GENERAL

S/1998/647
14 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالقرار ١١٥٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، رهنا باستعراض يجريه المجلس لولاية البعثة في حالة حدوث أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي نفس القرار، طلب مني المجلس أن أواصل إبقاءه على علم بصورة منتظمة، وأن أقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريراً عن الحالة في أبخازيا، يشمل معلومات عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وأن أقدم في هذا التقرير توصيات بشأن طبيعة وجود الأمم المتحدة. ومن منطلق الامتثال لهذا الطلب، قدمت تقريراً إلى مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو (انظر S/1998/375 و Add.1). وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ (S/PRST/1998/16)، قدمت في ١٠ حزيران/يونيه تقريراً (S/1998/497) يتضمن استكمالاً للتطورات التي وقعت بالمنطقة، ويشمل، على النحو المطلوب، نتائج مشاورات ممثلي الخاص مع كلا الطرفين في النزاع الجورجي/الأبخازي بشأن مفهوم وحدة الحماية الذاتية الوارد في تقرير المؤرخ ١١ أيار/مايو (S/1998/375)، وبشأن خيارات أخرى حسب الاقتضاء. وهذا التقرير يوفر استكمالاً للحالة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٨.

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت الجهود التي بذلها ممثلي الخاص، السيد ليفيو بوتا، والاتحاد الروسي، بوصفه طرفاً ميسراً، بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق أصدقاء الأمين العام، من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام، على نحو سلبي بالأعمال العدائية والأحداث اللاحقة في منطقة غالي في أواخر شهر أيار/مايو (انظر S/1998/497، الفقرات ٢-٨).

٣ - وفي ظل الوساطة المشتركة التي قام بها النائب الأول لوزير خارجية الاتحاد الروسي والأمين التنفيذي لرابطة الدول المستقلة، واصل الطرفان بذل جهود تفاوضية على نطاق واسع بشأن مجموعة تتألف من وثيقتين ("اتفاق السلام والضمانات فيما يتصل بمنع المواجهة المسلحة" و "الاتفاق المتعلق بعودة اللاجئين إلى منطقة غالي وتدابير الإصلاح الاقتصادي")، وذلك من منطلق الإعداد لعقد اجتماع بين رئيس جورجيا، السيد إدوارد شيفرنادزه والزعيم الأبخازي فلاديسلاف أوردزوبا (انظر S/1998/497، الفقرة ٨).

../..

160798 160798 98-18813

٤ - وحتى الآن، لم يتفق الطرفان، مع هذا، على النقاط الأساسية للبروتوكول: (أ) تعريف "منطقة غالي" (فالأبخاز قد أعادوا رسم الحدود الإدارية - الإقليمية للمناطق في أبخازيا؛ (ب) الوسائل التي تتيح توفير وضمان أمن العائدين إلى منطقة غالي؛ (ج) طابع وتوقيت تدابير الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك رفع القيود المفروضة بموجب مرسوم حكومة الاتحاد الروسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ وقرار مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (انظر الوثيقة A/51/62-S/1996/74 المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، المرفق).

٥ - وفي الوقت الذي مضت فيه الجهود السالفة الذكر قدما، كان ممثلي الخاص يشارك بنشاط في مفاوضات مباشرة مع الرئيس شيفرنادزه والسيد أردزوبا وسائر الشخصيات السياسية البارزة. وكان كل زعيم يواصل الإعراب عن استعداده للقاء الآخرين لمعالجة المشاكل الراهنة واستكشاف طرق تسوية النزاع. وكذلك أبدى كل زعيم بالغ قلقه بشأن تقلب الأحوال على أرض الواقع. وقد حذر السيد أردزوبا من أن الحالة في مفترق الطرق، وأنه إذا لم يجر التوصل إلى اتفاق ما فإن الوضع سيتدهور بشكل سريع. وبناء على طلبه، نقل ممثلي الخاص هذه الشواغل إلى الطرف الجورجي.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي ١٦ حزيران/يونيه، قام أعضاء فريق أصدقاء الأمين العام بالاجتماع بالرئيس شيفرنادزه في تبليسي، كما قاموا في ١٧ حزيران/يونيه بالاجتماع بالسيد أردزوبا في سوخومي، بناء على دعوته. وفي كل من الاجتماعين، اضطلعوا بخطوات جماعية، حيث ناشدوا كلا الطرفين استئناف المناقشات في نطاق الإطار المؤسسي الذي اتفق عليه أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (انظر S/1998/51، الفقرة ٣).

٧ - وعلاوة على ذلك، طلب الرئيس شيفرنادزه، في رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه، أن يقوم رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوريس يلتسن، بصفته رئيس مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، بعقد دورة استثنائية للمجلس من أجل معالجة الحالة في أبخازيا، جورجيا.

٨ - ولا يزال كلا الطرفين يظهران الاهتمام بالاتصالات والتعاون على الصعيد الثنائي المباشر. وفي إطار تقديم مساعدة سوقية من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، اضطلع الأمين التنفيذي للجنة الجورجية/الأبخازية الثنائية المشتركة، السيد زوراب لاكيربايا بالسفر مرات عديدة فيما بين تبليسي وسوخومي. وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، قام السيد انفر كابا، وهو رجل أعمال أبخازي، بزيارة تبليسي من أجل مناقشة الخيارات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين جورجيا وأبخازيا.

٩ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قام المشاركون في الفريق العامل الروسي - الجورجي المعني بمسائل الحدود بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق بشأن إجراءات نقل عملية مراقبة الحدود وملكية المقومات السطحية من الاتحاد الروسي إلى جورجيا (انظر S/1998/375، الفقرة ٩). وأعلن الأبخاز أنهم ينوون الاضطلاع بمهمة مراقبة الحدود البحرية بمجرد انسحاب حرس الحدود الروس. وقام رئيس إدارة حراسة الحدود الحكومية

الجورجية، اللواء فاليري شخادزه، بزيارة سوخومي في ١٠ تموز/يوليه، وناقش هذه القضية الحساسة، التي قد تشير، في حالة عدم حلها، عمليات عدائية مسلحة جديدة. ومن المزمع الاضطلاع بمزيد من المحادثات وفقا للأنباء الواردة.

١٠ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قام مجلس النواب (الدوما) بالاتحاد الروسي باتخاذ قرار بشأن ضرورة تطبيع نظام الحدود والجمارك على الجانب الأبخازي من حدود الاتحاد الروسي. وذكرت وزارة خارجية جورجيا أن هذا القرار يشكل مثالا للتدخل السافر في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة.

ثالثا - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

١١ - حدث تعطل شديد لتدفق المساعدة الإنسانية التي كانت تقدم لأشد فئات المدنيين ضعفا في أبخازيا، جورجيا، بما في ذلك المشردون داخليا، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أولا بسبب إغلاق الجسر الرئيسي الذي يعبر نهر أنغوري (انظر S/1998/375، الفقرتان ١٥ و ٢٨)، ثم بسبب استئناف الأعمال العدائية المسلحة في منطقة غالي في شهر أيار/مايو.

١٢ - وقد أدى إغلاق الجسر إلى إعاقة توصيل المساعدة الإنسانية على نحو خطير لأشد السكان حاجة؛ كما أدى إلى اضطرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تأخير توزيع مجموعات التسقيف والأسمدة على العائدين؛ فضلا عن تعطيل خطط منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتعزيز برنامجها المتصل بالتحصين؛ وجعل منظمة "مكافحة الجوع" تخفض عدد المستفيدين من الحصص الغذائية اليومية إلى ٣٠٠٠.

١٣ - وعلى الرغم من استئناف الأنشطة الإنسانية في ١ أيار/مايو ١٩٩٨، عندما رفع الحصار عن الجسر، فإن برامج دعم العائدين لمنطقة غالي قد توقفت فجأة عندما اندلعت الأعمال العدائية في شهر أيار/مايو. ووفقا للمعلومات المستكملة، قام ما يقرب من ٤٠٠٠ شخص، يتألف معظمهم من عائدين طوعيين كانوا يقيمون بشكل دائم في منطقة غالي، بالفرار عبر نهر أنغوري إلى زوغديدي، أثناء الأعمال العدائية التي وقعت في شهر أيار/مايو وبعدها مباشرة. ورغم أن هذه الأعمال قد هبطت حدتها عقب توقيع الطرفين في ٢٥ أيار/مايو على البروتوكول المتعلق بوقف إطلاق النار وسحب التشكيلات المسلحة (انظر S/1998/497، الفقرة ٤)، فإن عمليات النهب وإحراق المساكن على يد الميليشيات والجماعات المسلحة الأبخازية كانت منتشرة على نطاق واسع. وتفيد تقديرات المفوضية أن قرابة ٤٠٠ ١ منزل خاص قد تحطمت، بما فيها مساكن كان قد أعيد بناؤها بمساعدة المجتمع الدولي، بتكلفة تناهز ٢ مليون دولار. ووفرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا دعما سوكيا للمفوضية لزيارة المناطق المنكوبة وتقييم الحالة.

١٤ - وقد أصبحت ظروف من بقوا في منطقة غالي، وغالبيتهم من المسنين، في غاية الصعوبة. وأعيق توصيل المساعدة الغذائية المقدمة إلى المنطقة، والتي تضطلع بها لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة

مكافحة الجوع، بسبب تجدد أعمال بث الألغام ببعض الطرق الثانوية، مما جعل الوصول إلى القرى البعيدة عن الطريق الرئيسي (المعروف باسم M-27) أمراً متعذراً تقريباً. ونتيجة لذلك، لا يزال هناك مستفيدون كثيرون بمنأى عن المساعدة. ومن ثم، فإن وكالات تقديم المعونة قد أعربت عن شواغلها بشأن هذه الحالة لحكومة جورجيا والسلطات الأبخازية.

١٥ - ونظراً لاضطرار غالبية العائدين الطوعيين إلى منطقة غالي إلى الفرار من بيوتهم، فإن تركيز عمليات المفوضية في مجال خدمة هؤلاء السكان قد تحول إلى جانب زوغديدي، كما أن كافة موظفي المفوضية الدوليين قد رحلوا مؤقتاً عن مكتب سوخومي. ومع هذا، فإن ذلك المكتب الذي يديره الآن موظفون محليون يضطلع حالياً بمهمة الاتصال. وبالمثل، فإنه بسبب الأزمة الإنسانية التي نجمت عن تدفق الأشخاص المشردين داخلياً إلى جانب زوغديدي، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبصفة مؤقتة بنقل قاعدة أنشطته التنسيقية في غربي جورجيا من سوخومي إلى زوغديدي.

١٦ - واستمر مكتب حقوق الإنسان في سوخومي في الاضطلاع بأعماله، على النحو المأذون به، بالرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اضطرت إلى تأخير تعيين موظفين إضافيين. وفي ١٢ تموز/يوليه، وصل المدير الجديد للمكتب.

رابعا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٧ - وفقاً للترتيبات المبينة في تقرير المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه (S/1998/497، الفقرة ١٣) أجرت البعثة عدداً محدوداً من العمليات في قطاعي زوغديدي وغالي، حيث يضطلع بالدوريات في مركبتين مضادتين للألغام في جميع الأوقات، وتقتصر تلك الدوريات على الطرق الرئيسية التي تربط بين المراكز السكانية ونقاط التفتيش التابعة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ولا تزال القواعد التابعة لأفرقة البعثة مغلقة، ويعمل مراقبوها من مقري قطاعي زوغديدي وغالي (انظر الخريطة). وقد انتقلت الآن المقار الإدارية من بيتسوندا إلى سوخومي، ولا يبقى في بيتسوندا بصفة مؤقتة سوى ورشة النقل. ومن المتوقع أن يسهم الربط بين المقار الإدارية والعسكرية للبعثة إسهاماً إيجابياً في زيادة فعاليتها. وتحتفظ البعثة بمكتب اتصال في تبيليسي.

١٨ - واستؤنف الآن تناوب المراقبين العسكريين، الذي كان قد توقف في أعقاب حادثة اختطاف الرهائن في ١٩ شباط/فبراير (انظر S/1998/375، الفقرة ٢٢) بهدف زيادة قوام المراقبين العسكريين للبعثة إلى ٩٨ مراقباً. وقد كان قوام البعثة حتى ١٠ تموز/يوليه ٨١ مراقباً (انظر المرفق).

١٩ - ودُلت الصعوبات الإدارية مع السلطات الجورجية والروسية، التي كانت تحرم البعثة من استخدام طائراتها الهليكوبتر (انظر S/1998/375، الفقرة ٢٣)، وأصبحت الطائرة تستخدم للقيام بالدوريات في المناطق التي يتعذر الوصول إليها وكذلك لأغراض الإجلاء الطبي. وتجدر الإشارة إلى أنه كان يجري بذل جهود لزيادة

أسطول البعثة من المركبات المضادة للألغام والقذائف. ومع ذلك، فإنه بسبب القواعد المالية للمنظمة، استغرق استكمال الترتيبات التعاقدية مع المورد عدة أشهر. وقد انتهت تلك الترتيبات الآن، وأبلغنا المورد بأن المجموعة الأولى من المركبات ستصل في خلال التسعين يوما القادمة.

٢٠ - وسيذكر أعضاء المجلس أن البعثة اتخذت بالفعل تدابير أمنية، مثل تنقيح أسلوب عمل البعثة وترتيباتها الأمنية، مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على ضفتي نهر إنغوري، ومع السلطات الجورجية في قطاع زوغديدي. وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال أفراد البعثة وممتلكاتها يتعرضون لأعمال عنف، وإن كان بمعدل أقل من المعدل السابق. ومن ذلك ما حدث ليلة ٢٠ نيسان/أبريل، عندما سُرقت إحدى خزائن البعثة من موقع خاضع للحراسة في المقر الإداري السابق للبعثة في بيتسوندا. وتجري السلطات الأبخازية المحلية تحقيقاتها الخاصة بها بالإضافة إلى التحقيقات التي تجريها البعثة. ومع ذلك، لم يتم بعد التوصل إلى تحديد هوية مرتكبي الحادث.

٢١ - وعلاقة البعثة بالسكان في قطاع غالي جيدة، ورحب السكان بحفاوة باستئناف دورياتها. ومع ذلك، ففي أماكن أخرى في أبخازيا، شنت حملة إعلامية ضد البعثة، اشتدت عقب أحداث أيار/مايو، مما أسفر عن إيجاد مشاعر ضدها بين السكان الأبخاز المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت سلطات أبخازية مختلفة في التحرش بالبعثة. ويعتقد ممثلي الخاص أنه يمكن لتلك التطورات أن تهدد أمن أفراد البعثة وتعوق قدرتها على الاضطلاع بولايتها. ولمواجهة تلك التطورات، وسعت البعثة نطاق برنامجها الإعلامي على جانبي نهر إنغوري.

٢٢ - وفي منطقة زوغديدي كذلك تعرضت البعثة لانتقادات من جانب بعض الأفراد المشردين داخليا في منطقة زوغديدي الذين يعتقدون على ما يبدو أن المراقبين لم يبذلوا جهدا كافيا للمساعدة على تلافي الاعتداءات الأخيرة. وهناك مشاعر مماثلة موجهة أيضا ضد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وحكومة جورجيا.

٢٣ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاجتماعات الأسبوعية الرباعية الأطراف برئاسة قائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الاجتماعات يلتقي فيها كبير المراقبين العسكريين للبعثة وممثلين عن الشرطة الجورجية والأبخازية، وخدمات الميليشيات والأمن، والإدارة المحلية، لمناقشة القضايا الأمنية والقضايا الأخرى التي تؤثر على كلا الجانبين على الصعيد المحلي. وفي حين أن الجانب الجورجي نادرا ما كان يحضر تلك الاجتماعات، فقد انتظم حضوره لها عقب اعتداءات أيار/مايو.

٢٤ - وتواصل البعثة تعاونها مع برامج الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الإنسانية العاملة في أبخازيا، جورجيا. وتتبادل معها المعلومات بانتظام وتوفر لها الحماية على الطريق M27 عند طلبها ومتى تسنى ذلك عمليا.

خامسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة
الدول المستقلة

٢٥ - تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا باذلة قصارى جهودها في الظروف الراهنة، مراقبة عمليات قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. في إطار تنفيذ اتفاق ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. وفي روح من التعاون، عقدت بعثة المراقبين وقوات حفظ السلام اجتماعات متكررة ومنتظمة لمناقشة المسائل التي تؤثر على أنشطة كل منهما وللاتفاق على المساعدة المتبادلة.

سادسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

٢٦ - منذ أن قدمتُ تقريرِي الأخير إلى المجلس (S/1998/497)، ظلت الحالة في المنطقة المقيدة التسليح والمنطقة الأمنية في قطاعي زوغديدي وغالي مضطربة ومتوترة. ومع أن وقف إطلاق النار الذي جرى التوسط في ترتيبه في ٢٥ أيار/ مايو لا يزال قائما بصفة عامة، تواصلت أحداث متفرقة لتبادل إطلاق النار والهجمات بالألغام في قطاع غالي. وهذه الهجمات، التي يبدو أن العديد منها تشنه جماعات مسلحة تنفذ عملياتها انطلاقا من الضفة الجورجية لنهر إنغوري، موجهة أساسا ضد السلطات الأبخازية وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وقد وقعت إحدى الحوادث الخطيرة جدا في ١٢ تموز/يوليه، عندما نصبت مجموعة مسلحة مجهولة كمينا لدورية لقوات حفظ السلام التابعة للرابطة فقتلت خمسة جنود وأصابت ثلاثة آخرين بجروح. واستمر إحراق المنازل في قطاع غالي لفترة من الزمن بعد أعمال القتال التي وقعت في أيار/ مايو. بيد أنه يبدو أنه في حين دُمّر معظم المنازل في المناطق التي يشتهب قيام الجماعات المسلحة بعمليات فيها، ظلت المنازل سليمة في مواقع أخرى حيث تعاون السكان المحليون مع السلطات الأبخازية.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح

٢٧ - يبدو أن قطاع غالي يوجد تحت السيطرة الفعلية للسلطات الأبخازية. فقد أنشأت الميليشيات الأبخازية مراكز مراقبة على طول نهر إنغوري مع إقامة عدد قليل من نقاط التفتيش في الجزء الداخلي من القطاع. وتميل الميليشيات، التي سحبت من جميع أنحاء أبخازيا ونُشرت بدون دعم سوقي وحصص إعاشة كافية، إلى نهب السكان المحليين والأراضي لإعالة أنفسهم. وحديثا، وفي أعقاب التقارير المستفيضة التي أعدتها البعثة بشأن الحالة، تدخلت قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والسلطات الأبخازية. ويبدو أن أعمال النهب قد قلّت.

٢٨ - وفي قطاع زوغديدي، لوحظ تعزيز تدريجي للقوات التابعة لوزارة الداخلية الجورجية وشرطة الحكومة الأبخازية في المنفى. بيد أن بعثة المراقبين ترى أن وضع هذه القوات دفاعي.

٢٩ - ويواصل الطرفان انتهاك اتفاق ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. إذ تمنع السلطات الجورجية والطرف الأبخازي باستمرار بعثة المراقبين من الدخول إلى مواقع تخزين الأسلحة الثقيلة، وقد أُبلغ عن وقوع عدة حوادث لتقييد الحركة؛ وتتواصل الإشارة إلى تحركات مركبات مدرعة داخل المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح وإلى الزيارات التي يقوم بها أفراد القوات المسلحة لكلا الطرفين. ولم تجد الاحتجاجات المتكررة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة على هذه الانتهاكات صدى عند كلا الطرفين.

جيم - وادي كودوري

٣٠ - يتذكر أعضاء المجلس أنه، نظرا لأسباب أمنية، علّقت دوريات البعثة إلى وادي كودوري مؤقتا. ورغم ذلك لم تُبلغ قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ولا السلطات الأبخازية عن وقوع أية انتهاكات لاتفاق ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤.

سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣١ - يواصل الاقتصاد في جورجيا انتعاشه المطرد. وينتظر أن تواصل جورجيا في هذه السنة المالية سيرها في الاتجاه الاقتصادي الإيجابي الذي بلغته في عام ١٩٩٧ (S/1998/51)، الفقرة ٣١ و S/1998/375، الفقرة ٣٩) ومن الأرجح أن تظل جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مستقرة، بما في ذلك انخفاض معدل التضخم، الذي يشجع الاستثمار الأجنبي. والاستثناء الوحيد من هذا الاتجاه الإيجابي هو تأخر إتمام المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، مما سيؤخر دفع بعض القروض الدولية المستحقة لجورجيا في عام ١٩٩٨. ومع هذا ينتظر ألا يكون لهذا التأخير أثر كبير على اقتصاد جورجيا لأن ميزانيتها أصبحت بصورة متزايدة أقل اعتمادا على مدفوعات القروض الدولية للمحافظة على الاستقرار والتوازن الداخليين.

٣٢ - وما زالت الأحوال الاجتماعية مصدر قلق رئيسي لسلطات جورجيا. فدفق الاستحقاقات الاجتماعية وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية لا يزالان محدودين مما يتسبب في صعوبات بالغة للفئات الضعيفة وخاصة اليتمى وكبار السن. وستقف الحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين الإنفاق العام والعائدات الداخلية عقبة أمام إحراز التقدم في هذا المجال في المستقبل القريب.

٣٣ - بيد أن الأوضاع الاقتصادية في أبخازيا تواصل تدهورها. ولا تستغل الآن الأراضي الزراعية الخصبة في منطقة غالي، التي كانت تغذي معظم أبخازيا وتوفر المنتجات للتصدير، بعد أن أصبحت تلك المنطقة مهجورة من السكان تقريبا.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٤ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٢٤٢/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مبلغ ٢٨٠ ٤٣٩ ١٩ دولارا (إجمالي) أي ما يعادل ١ ٦١٩ ٩٤٠ دولارا شهريا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتوزع هذا المبلغ كأصبغة مقررة مرهون بقرار مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة. وفضلا عن ذلك، فقد أبلغت مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/497/Add.1) أن الآثار المالية المتعلقة بزيادة أسطول المركبات المحمية للبعثة ستبلغ نحو ١,١ مليون دولار.

٣٥ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، حسب التوصية الواردة في الفقرة ٤١ أدناه، فإن تكلفة مواصلة البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ستكون محدودة بالاعتماد الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٢. وسأقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن المتطلبات الإضافية اللازمة، إن وجدت، لمواصلة البعثة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٣٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة إلى الحساب الخاص للبعثة ٦,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١,٥ مليار دولار.

تاسعا - ملاحظات

٣٧ - خلال الفترة التي يشملها التقرير، اضطر ممثلي الخاص وكذلك الاتحاد الروسي، بصفته الميسر، إلى معالجة أزمات عاجلة متتالية ناشئة عن عدم رغبة الطرفين في نبذ العنف والنظر جديا في الخيارات السلمية لحل النزاع. وأجبر نحو ٤٠ ٠٠٠ شخص من منطقة غالي على التماس الملاذ للمرة الثانية في الجانب الآخر من نهر إنغوري، وكان على المجتمع الدولي أن يشهد كيف أن مساعدته وجهوده التمهتها النيران بالفعل، عندما أشعلت النار عمدا في بيوت تكلّف تشييدها أكثر من مليونين من الدولارات من أموال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وإنني أستنكر هذه الأعمال المستهجنة التي يبدو أن دافعها هو طرد الناس من المناطق التي يعيشون فيها.

٣٨ - ونظرا لتوتر الحالة على أرض الواقع، وتساعد خطر المواجهات الجديدة، طلبت إلى ممثلي الخاص أن يبذل مساعيه لدى الطرفين لمنع استئناف الأعمال العدائية. وهو يداوم أيضا اتصالاته مع الطرفين بغية النظر في تنظيم اجتماع آخر رفيع المستوى في جنيف بهدف إعادة عملية جنيف إلى مسارها.

٣٩ - وقد أبلغني رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/633) أن أعضاء المجلس يؤيدون التدابير العملية المتوخاة في تقريره المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه (S/1998/497) لتعزيز أمن

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وأبلغني أن الأعضاء أكدوا من جديد بالغ قلقهم إزاء أمن البعثة. وأحاطوا علما أيضا بالتدابير المتخذة بالفعل لتحسين الأوضاع الأمنية للتقليل إلى أدنى حد من الأخطار التي يواجهها أفراد البعثة ولتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ المهام الموكولة إليها، مع التشديد على الحاجة إلى مواصلة اتخاذ المزيد من الترتيبات في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة أن خيار وحدة الحماية الذاتية غير مقبول لدى الجانب الأبخازي، وأن الطرفين لا يؤيدان خيار تخفيض وجود البعثة إلى أدنى حد ممكن، أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين لإبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر.

٤٠ - وفي هذا الصدد، أعرب عن إدائتي للهجمات التي تشن ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ولرابطة الدول المستقلة، وأعيد التأكيد على أن حماية مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير المسلحين تقع على عاتق الطرفين. ولا يزال من المتعين على الجانبين أن يبذلا جهودا كبيرة لاحتواء التهديدات على أرض الواقع. أما الأنشطة التي تقوم بها في قطاع غالي جماعات مسلحة تعمل من الجانب الجورجي لنهر إنغوري والتي تؤثر حتما هجماتها ضد السلطات الأبخازية وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، على عمليات البعثة، فتتطلب جهودا دؤوبة من جانب السلطات الجورجية لاحتوائها. وفي الوقت نفسه، يجب على الجانب الأبخازي أن يبذل أكثر مما يبذله من جهد لحماية البعثة في أنحاء أبخازيا الأخرى، ولن تؤدي حملات التحرش الأخيرة ضد البعثة إلا في تفاقم الحالة على أرض الواقع.

٤١ - وخلال الشهور الستة الماضية، منذ آخر تمديد قرره المجلس لولاية البعثة، ازدادت عرقلة قدرة البعثة على العمل بسلاسة. ومع ذلك فقد ثبت مرارا أن وجودها ضروري. فلم يعد وجود البعثة عاملا لاستقرار المنطقة ولتقديم الدعم المفيد للعملية السياسية فحسب، بل إنه يساعد أيضا على بث روح الثقة والأمن بين السكان المحليين في منطقة غالي، التي ينتظر أن يعود إليها معظم اللاجئين والمشردين داخليا، وعلى الحيلولة دون وقوع المزيد من الاعتداءات على السكان من جانب الميليشيات والجماعات المسلحة الأبخازية. وعلى هذا، فإنني أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. رهنا باستعراض المجلس لولاية البعثة إذا طرأت أي تغييرات على ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أو على وجودها.

٤٢ - وختاما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، السيد ليفيو بوتا وإلى جميع الأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في البعثة على استمرار تفانيهم ومثابرتهم، في ظروف صعبة وكثيرا ما تكون خطيرة، في تنفيذ المهام التي كُلِّفَهم بها مجلس الأمن.

المرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٥
ألبانيا	١
ألمانيا	٩
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
باكستان	٦
بنغلاديش	٩
بولندا	٣
تركيا	صفر
الجمهورية التشيكية	٤
جمهورية كوريا	٣
الدانمرك	٥
السويد	٤
سويسرا	٣
فرنسا	صفر
مصر	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النمسا	٤
هنغاريا	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٤
المجموع	٨١

- - - - -